

## إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة الملك عبد الله تطلق تفاؤلاً لدى رجال الأعمال

### عبر مواصلة مسيرة الإصلاح خلال المرحلة المقبلة

الرياض: إسماعيل محمد علي  
توقع رجال أعمال وخبراء في الاقتصاد السعودي، أن يلعب المجلس الاقتصادي الأعلى الذي تمت إعادة تشكيله برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، دوراً مهماً في زيادة وتيرة الإصلاح الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة مما سيساهم في تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد السعودي، إضافة إلى تفعيل خطط التنمية وكافة البرامج الاقتصادية مثل الخصخصة ومشاريع البنية التحتية وتنمية القطاعات غير النفطية.

ويقول الدكتور عبد الرحمن الزامل، رئيس مركز تنمية الصادرات السعودية ورئيس مجلس إدارة مجموعة الزامل الصناعية، إن المجلس الاقتصادي الأعلى في حد ذاته يعتبر خطوة جيدة ورائدة من أجل التركيز على الأمور الاقتصادية وتخطيط الاقتصاد، مشيراً إلى أنه قدم خلال السنوات الماضية من انشائه الكثير من الانجازات حيث دفع نحو برامج الخصخصة واستراتيجيتها، كما دفع في اتجاه انشاء ادارات كثيرة متخصصة. وبين الزامل أن هناك أملاً كبيراً معقوداً على هذا المجلس، خاصة أنه تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين بأن يستمر في دوره لدفع عجلة الاقتصاد مع الأمل في أن تكون هناك قوة دفع أكثر واهتمام بمراحل الخصخصة حسب الخطة والتركيز على فتح قطاعات كثيرة للاستثمار المحلي، خاصة في قطاع البنوك الإسلامية لدورها القيادي الذي أصبح سمة تتميز به السعودية ولحاجة السوق السعودي لبنوك إضافية، إلى جانب العمل على زيادة عدد الشركات المساهمة. وأكد الزامل أن الاقتصاد السعودي وصل إلى مراحل متقدمة من النمو يفخر بها كل إنسان، منوهاً بأن السبب في ذلك لم يكن النفط كما يروج البعض ولكن الأمر يرجع للأداء الجيد للاقتصاد خلال العشرين سنة الماضية، أملاً أن تستمر التنمية في شتى المجالات.

كما أوضح أن أثر أسعار النفط سيظهر العام المقبل وأنها حسب توقعاته ستكون قوية ومؤثرة. وتوقع أن يصل سعر النفط مع نهاية هذا العام ليس أقل من 70 دولاراً للبرميل، مما سيعطي دفعه للمشاريع الاستثمارية، خاصة في مجال البنية التحتية.

وفي ذات السياق، أعرب فهد بن محمد الحمادي عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ورئيس مجموعة الجازع للتجارة والمقاولات، عن تفاؤله اللامحدود بأن يساهم المجلس الاقتصادي الأعلى في زيادة وتيرة الإصلاح الاقتصادي في البلاد خلال الفترة المقبلة، نظراً لما سيوليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله من اهتمام كبير بالقطاع الاقتصادي من خلال احتفاظه برئاسة المجلس الاقتصادي الأعلى، الأمر الذي يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها القيادة لعمل هذا المجلس والدور المنوط به في الإصلاح الاقتصادي. ونوه بما حققه المجلس من إنجازات خلال الخمس سنوات الماضية من عمر المجلس، والتي قال إن أثارها بدأت ظاهرة للعيان ولكل من يتابع مسيرة الاقتصاد السعودي حيث أن هناك تحسناً كبيراً في البيئة الاقتصادية وكذلك تحسن معدلات النمو الاقتصادي وتفعيل مجالات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى الانتعاش والرفاهية الكبيرة التي حظي بها المواطن السعودي، متوقفاً أن يتواصل هذا الدور خلال السنوات المقبلة وبالتالي يتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني معدلات نمو عالية قد تصل إلى 7 في المائة خلال هذا العام، غير معدلات النمو الأسمى الذي من المتوقع أن يصل إلى معدلات أعلى مما هو عليه الآن. وأكد الحمادي أن نظرتة المتفائلة والإيجابية حيال معدلات النمو المتوقع للاقتصاد السعودي

تعززها شواهد واضحة، من أهمها الارتفاع المستمر لأسعار البترول، والوضع الحالي المتميز للاقتصاد السعودي، إضافة إلى أداء القطاع الخاص الجيد وما لعبه من دور كبير في جميع أشكال النشاط الاقتصادي وزيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني وفاعليته، مشدداً على أن إعادة تشكيل هذا المجلس اكتسبت بعداً مهماً في تولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله رئاسته. ويشير الدكتور فهد بن عبد الله المبارك رئيس دار الملز للاستشارات المالية، إلى أن إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي الأعلى هو بمثابة تثبيت لآلية المجلس السابقة ودليل على حرص الملك عبد الله على هذا الدور المهم في بناء الاقتصاد، متوقفاً أن يفعل هذا التشكيل الجديد خطط التنمية وتوجيه الوفرة المالية من الميزانية نحو مشاريع تنموية جديدة تساهم في توفير وظائف جديدة للشباب السعودي وتخفيف الدين العام، إضافة إلى تفعيل كافة البرامج الاقتصادية مثل برامج الخصخصة ومشاريع البنية التحتية التي تحتاج إلى استثمارات في مجالات وقطاعات مختلفة كثيرة.

وعبر المبارك عن أمله في أن يقوم المجلس الاقتصادي خلال الفترة المقبلة بدور المحرك للمشاريع الاستثمارية، وأن يستمر في متابعة تدليل العقبات التي قامت بدراستها الهيئة العامة للاستثمار أمام الاستثمار الأجنبي والمحلي، خاصة أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله وجه الوزارات المختلفة بالتعاون مع الهيئة لتذليل هذه العقبات. كما يأمل المبارك في أن يولي المجلس أهمية خاصة بدور التعليم العالي والتدريب لتوفير العمالة المناسبة من مخرجات التعليم للشركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص. وأضاف أنه بالرغم مما سيوفره ارتفاع أسعار النفط المتصاعدة من نمو اقتصادي كبير للبلاد، إلا أنه يجب ألا نعتمد على دخل النفط، مما يستوجب على المجلس أن يقوم بتفعيل جانب تنويع الاستثمارات وتنمية القطاعات غير النفطية. يذكر أن من أهم سياسات المجلس الاقتصادي الذي تأسس في السابع والعشرين من أغسطس (آب) 1999، المساعدة على رسم وبحث أهم القرارات الاقتصادية في البلاد، وتحقيق أمن ورفاهية وازدهار المجتمع مع المحافظة على القيم الإسلامية والبيئة والثروات الطبيعية بشكل يوازن بين الحاضر والمستقبل، وتنمية الاقتصاد والعمل على استقرار الأسعار، وتوفير فرص العمل، وضبط الدين العام، والتوزيع العادل للدخل وفرص الاستثمار والعمل، وتنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة مصادر الإيراد العام، وتنمية المدخرات وتطوير أوعية ادخارية وقنوات استثمارية سليمة، وزيادة دخل الدولة وربطه بحركة ونمو الاقتصاد الوطني، وزيادة استثمار رؤوس الأموال والمدخرات المحلية، ودعم برنامج الحكومة للخصخصة، وزيادة مشاركة القطاع الأهلي وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني.

Like 0

Tweet

Share



طباعة



بريد